

دليل عملي

تحليل الموازنة المستجيبة للنوع

(ادماج النوع الاجتماعي في مالية الدولة بشكل مؤسسي)

إعداد

د. محمد البنا

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

مضت عقود منذ اعتراف المجتمع الدولي رسمياً باعتبار المساواة بين النوع أحد حقوق الإنسان، بعد أن ظلت المرأة بعيدة عن تولى مناصب قيادية بالحكومة، وتحصل على أجر أقل من الرجل في العمل، وتعيش أسيرة عادات وتقاليد تحد من قدراتها على مزاولة الاعمال. فهل تقوم الجهات الحكومية بانفاق مواردها بطريقة تعمل على تضيق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المرأة والرجل وازالة صور التمييز ضد المرأة؟ أعداد قليلة من النساء اللاتي يعملن بالقطاعات الرسمية، أو بشكل منتظم، والعاملات منهن يحصلن على دخول لا تكفي لابعادهن عن شبك الفقر.

ما الذي سوف تجنيه من هذا الدليل؟

التكلفة والمنفعة:

إذا تصادف أن رأى بيل جيتس ورقة نقدية فئة 100 دولار، فهل تعتقد أنه سيلتفت إليها ويعود إلى الوراء وينحني كي يلتقطها؟
الإجابة بالقطع هي أنه لن يضحى بوقته ولن يشغل باله بهذه القيمة أو المنفعة الضئيلة.

أما إذا وقعت عيناه على كتاب بعنوان: "كيف تؤثر الثقافة الوطنية على الثقافة التنظيمية لفروع شركته"، فسوف يمضي 30 ساعة على مدى أسبوع كامل في قراءة هذا الكتاب! لماذا؟
لأنه يضيف إلى معارفه، ويكسبه قدرا من المهارات، تزيد من قدراته على اتخاذ القرارات وإدارة أعماله بكفاءة.

بداية سوف يكلفك هذا الدليل 24 ساعة على مدى 3 أيام

أما الفائدة فهي:

- ستكسب مهارة وقدرة على قراءة وفحص أرقام الموازنة العامة (النفقات العامة) من منظور النوع الاجتماعي وستساهم في اعداد تقرير عن أوضاع المرأة في الجهة التي تعمل بها.
- ستكون قادرا على الإجابة عن الأسئلة الآتية:
 - هل تم مراعاة احتياجات وأولويات النوع الاجتماعي عند وضع وتنفيذ السياسات المالية؟
 - هل راعت الموازنة عند توزيع المخصصات الاختلافات بين المرأة والرجل من حيث الاحتياجات والقدرات؟
 - ما هو أثر تنفيذ البرامج والمشروعات والاعتمادات على كل من المرأة والرجل؟

محتويات الدليل

1. مقدمة

2. ورشة العمل (1)

• لماذا الموازنة الاستراتيجية للنوع الاجتماعي؟

- لماذا الموازنة من منظور النوع؟
- نقاط الدخول لجعل الموازنة مستجيبة للنوع
- أسباب الحاجة الى موازنة مستجيبة للنوع
- تعرف على أهم الفجوات النوعية فى مصر
- الأهداف الانمائية للألفية
- هل يمكن للموازنة العامة أن تساهم فى سد الفجوات النوعية وتحقيق الأهداف الانمائية للألفية؟
- تعرف معنا على الصورة الاجمالية للنفقات العامة فى موازنة 2009 / 2010
- وضع مفهوم عملي للموازنة الاستراتيجية للنوع
- أهداف مبادرة الموازنة الاستراتيجية للنوع فى مصر

3. ورشة العمل (2)

• كيف يمكن إدماج النوع الاجتماعي فى الموازنة العامة عمليا؟

- مفهوم تحليل الموازنة الاستراتيجية للنوع
- لماذا تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعى؟
- مراحل تحليل الموازنة الاستراتيجية للنوع
- القائمون بالتحليل
- طرق تحليل الموازنة الاستراتيجية للنوع الاجتماعى
- مستويات تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعى
- تحليل الموازنة أحد متطلبات إدماج النوع فى الموازنة بشكل مؤسسى - تدريب عملى
- تدريب

4. ورشة العمل (3)

• عناصر تحليل الموازنة المستجيبة للنوع

○ أولاً: فحص السياسات العامة

- أهمية تحليل السياسات العامة للقطاع
- عناصر تحليل السياسات العامة للقطاع
- الأبعاد المختلفة لتحليل السياسات
- تدريب عملي - مصفوفة تقييم آثار السياسة
- قضية للمناقشة

○ ثانياً: تقسيم النفقات

- الغرض من تقسيم النفقات من منظور النوع الاجتماعي
- تدريب على تقييم المصروفات / الاعتمادات

○ ثالثاً: تقييم البرامج / المشروعات

- أهداف تقييم البرامج / المشروعات
- التسلسل الهرمي لعناصر البرنامج / المشروع
- تعريف عناصر البرامج / المشروعات
- خطوات تقييم البرامج / المشروعات من منظور النوع الاجتماعي
- نموذج تحليل برنامج تنظيم الأسرة
- نموذج تقييم لأحد برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية
- تدريب عملي
- قضية للمناقشة. كيف يمكن الاستفادة من تحليل النوع لتحسين وزيادة فاعلية تحقيق الأهداف؟

يوفر هذا الدليل مادة تدريبية تزود المتدربين بالمهارات الأساسية اللازمة لتحليل الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي، ومن ثم المساهمة في بناء القدرات البشرية اللازمة لتدعيم مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع في مصر. كما يتميز هذا الدليل بإفصاح المجال للاستفادة من خبرات المدربين وممارسات المتدربين في إثراء الدليل وتطويره عند التطبيق بما يتلاءم مع طبيعة القطاع محل التقييم وفي ضوء ثراء هذه الخبرات وتنوع الممارسات.

أهمية الدليل:

- يوفر هذا الدليل منهجاً مبسطاً ومتكاملاً لفحص وتحليل الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي، ويبين إلى أي مدى يتم أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة للدولة من قبل الجهات المسؤولة (وزارة المالية والوزارات الأخرى).
- خطوة أولى في سبيل إعداد تقرير الجهات بأوضاع المرأة في القطاع وأثر الخدمات الحكومية على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

لمن هذا الدليل؟

1. إلى المسؤولين عن إعداد الموازنة بالجهات الحكومية.
2. المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي من البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني.

الغرض من هذا الدليل:

- الغرض النهائي من الدليل هو بناء القدرات ومساعدة الجهات في إعداد تقرير يوضح مدى مراعات احتياجات وأولويات المرأة عند صياغة وتنفيذ السياسات وتخصيص الموارد، وبيان أثر تنفيذ البرامج والمشروعات والاعتمادات على المرأة وهل حدث تغير في أوضاعها أم لا؟ وما مدى هذا التغير؟
- إجراء تدريبات على كيفية فحص السياسات العامة، وتقييم النفقات العامة، وتقييم البرامج والمشروعات والخدمات التي تنفذها الوزارات من منظور النوع الاجتماعي، وإلى أي مدى تعكس احتياجات وأولويات المرأة، والآثار المترتبة عليها.
- يوفر للمدربين مادة تدريبية تجمع بين الحقائق العلمية التي تبنى عليها الموازنة المستجيبة للنوع، والتدريبات العملية على التحليل بأبعاده المختلفة.

ورشة العمل (1)

لماذا الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعى؟

يستهدف هذا الجزء الاستفادة من خبرات المشاركين فى ورش العمل فى بيان أهمية إدماج بُعد النوع الاجتماعى فى الموازنة العامة للدولة من خلال ممارساتهم العملية فى الإدارات الحكومية وتوفير الخدمات العامة.

- **بما أن:**

هناك فجوات نوعية وصور تمييز ضد المرأة.

- **وبما أن:**

إعداد الموازنة لا يراعي احتياجات وأولويات المرأة.

- **وبما أن:**

الموازنة مؤثرة على حياة الناس؛ حيث تمثل النفقات والإيرادات نسبة عالية من الدخل القومي.

- **فإن:**

مراعاة احتياجات وأولويات النوع الاجتماعي يزيد من فاعلية النفقة ويساعد في تحقيق الانصاف للمرأة.

لماذا الموازنة من منظور النوع؟

لماذا يجب أن تهتم الجهات الحكومية بقضايا النوع الاجتماعي؟
هناك عدة أسباب لذلك:

- توجد فجوات نوعية كثيرة تعكس التمييز ضد المرأة، كما في الفجوة بين البنين والبنات في نسبة الالتحاق بالمدارس مثلاً.
- هناك اختلاف في إحتياجات المرأة / البنات، عن الرجل / الأولاد نتيجة لأسباب بيولوجية (الحمل والولادة)، وأسباب اجتماعية وثقافية، وعادة ما يتم تجاهلها عند تصميم السياسات والبرامج ووضع المخصصات.
- المرأة عرضة للوقوع في فخ الفقر أكثر من الرجل لأسباب تتعلق بالثقافة الوطنية (العادات والتقاليد)، وفرص العمل والطلاق والترمّل والإعالة.

نقاط الدخول لجعل الموازنة مستجيبة للنوع

إذا أردنا للموازنة العامة أن تعكس إحتياجات وأولويات كل من المرأة والرجل، فلا بد أن يتم ذلك عبر كل خطوات ومراحل إعداد الموازنة العامة.

• لادراك ذلك:

○ ناقش السؤال التالي:

• خلال أى مرحلة يمكن من وجهة نظرك تحليل مصروفات وإيرادات الموازنة؟

○ في ضوء خبراتك:

ما هي أهم نقاط الدخول لجعل الموازنة مستجيبة للنوع.

1. مراحل إعداد الموازنة:

تقديم المقترحات - طلب الاعتمادات - إقرار المخصصات - التنفيذ - المتابعة والتقييم.

2. زيادة مشاركة المرأة فى إعداد الموازنة

3. أخذ إحتياجات وأولويات المرأة/ الرجل فى الاعتبار عند طلب الاعتمادات، أو عند متابعة التنفيذ؟

4. إجراء تقييم لجودة الخدمات المقدمة ورضا الناس عنها؟

5. فحص مدى وجود مساواة فى فرص وصول المرأة/ الرجل الى الخدمات العامة.

أسباب الحاجة الى موازنة مستجيبة للنوع

من وجهة نظرك:

- ماهى الأسباب التى تبرر إدخال بعد النوع الاجتماعى فى الموازنة العامة؟
- وهل هناك حاجة الى ذلك؟

من فضلك ساهم معنا فى إجراء هذا التدريب:

غير موافق	غير محدد	موافق	الأسباب وراء الموازنة المستجيبة للنوع
			1 - الموازنة العامة تتعامل مع الأسرة كوحدة واحدة.
			2 - تتباين إحتياجات وأولويات الانسان حسب النوع.
			3 - تختلف فرص الحصول / أو الوصول الى الخدمات العامة بإختلاف النوع الاجتماعى.
			4 - يختلف تأثير الخدمات العامة على الرجل / المرأة.
			5 - لاتشارك المرأة بشكل كاف فى إعداد الموازنة.
			6 - الاستهداف يزيد من فاعلية وكفاءة النفقات العامة.
			7 - أغلب الفئات الفقيرة من النساء.

- ضع 10 درجات أمام كل عنصر فى الخانة التى تمثل رأيك.
- العمود الذى يحصل على 40 درجة فأكثر يعكس وجهة نظرك.

تعرف على أهم الفجوات النوعية في مصر

• حققت مصر تقدماً في مجال تحسين الأحوال المعيشية للسكان:

- متوسط دخل الفرد في مصر = \$1580 عام 2007.
- تعتبر مصر من البلدان متوسطة الدخل في الشريحة الدنيا.
- (الترتيب على مستوى العالم 111)

- دليل التنمية البشرية = (0.708) تنمية بشرية متوسطة.
- متوسط عمر الفرد = إناث (73 سنة)، ذكور (69 سنة).
- نسبة المتعلمين بين الكبار: = 71% (2005).

• كيف تختلف هذه الانجازات من منظور النوع الاجتماعي؟

1. نسبة المتعلمين (15 سنة فأكثر).

• إناث = 59.4 %

• ذكور = 83 %

2. متوسط الدخل المكتسب (تعادل القوة الشرائية)

• إناث = \$1635 (2005)

• ذكور = \$720024 (2005)

• النسبة = 23 %

- نسبة الإناث اللائي يعملن في الوظائف القيادية 9% من الإجمالي (2005).
- نسبة الإناث اللائي يعملن في الوظائف الفنية والمهنية 30% من الإجمالي (2005).

• يتم تحديث البيانات مع الوقت، كما قد يوفر المدرب (أو المدربون) مؤشرات إضافية
 المصدر: تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، 2009.

الأهداف الإنمائية للألفية

- تعهدت مصر ضمن 189 من قادة العالم عام 2000 بتحقيق أهداف ثمانية ترمى الى تحقيق حد أدنى من التنمية بحلول عام 2015.
- تتعلق هذه الأهداف الإنمائية بالقضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة العامة، المساواة بين الجنسين، الاستدامة البيئية.
- يتباين التقدم الذي تم إحرازه في مصر سواء فيما بين المحافظات وبعضها أو فيما بين الريف والحضر، أو المرأة والرجل.
- في ضوء الجدول التالي حدد الجهات الحكومية التي يمكن أن تلتزم بتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للتنمية؟ وما هي البرامج / المشروعات التي تقترحها لذلك؟

أهداف التنمية للالفية (وبعض المؤشرات عن مصر)

الهدف الأول:

القضاء على حدة الفقر والجوع:

نسبة السكان تحت خط الفقر القومى 19.6 % (2005).

الهدف الثانى:

تحقيق التعليم الابتدائى الشامل:

نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة (15 - 24 سنة): إناث (81 %)، ذكور (93 %).

الهدف الثالث:

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

نسبة البنات الى البنين فى التعليم الابتدائى = 93 %.

معدل النساء الى الرجال ممن يعرفون القراءة والكتابة (15 - 24 سنة): 86.4 %

الهدف الرابع:

خفض نسبة وفيات الأطفال.

الهدف الخامس:

تحسين الصحة الانجابية:

معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حى 59 (2005).

نسبة حالات الولادة التى تخضع لاشراف طبى 74.2 (2005).

الهدف السادس:

مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا.

الهدف السابع:

ضمان الاستدامة البيئية.

الهدف الثامن:

تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

كيف يمكن للموازنة العامة أن تساهم في سد الفجوات النوعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

الفئة المستفيدة	النشاط / المصروفات
	(1) بناء مدرسة ابتدائي / إعدادى للبنات فى إحدى قرى الصعيد.
	(2) إنشاء مراكز لصحة الاسرة فى المناطق الشعبية بالمدن.
	(3) رصف طريق يربط قرى أحد المراكز بالمركز والعاصمة.
	(4) تغطية مصرف يمر بإحدى القرى أو المدن.
	(5) إدخال الصرف الصحى فى إحدى القرى أو المدن.
	(6) إنشاء مراكز شباب فى الأحياء الشعبية.
	(7) إقامة مراكز للتدريب والتأهيل.
	(8) تحويل فرع إحدى الجامعات الحكومية الى جامعة مستقلة.
	(9) افتتاح فرع لجامعة الأزهر - فرع البنات بإحدى المحافظات.

ماهى المشروعات التى تفيد المرأة مباشرة ؟

-
-
-

ماهى المشروعات التى تفيد الرجل فقط ؟

-
-
-

ماهى المشروعات التى تفيد الأسرة ككل ؟

-
-
-

تعرف معنا على الصورة الإجمالية
للنفقات العامة في موازنة 2010 / 2009
(بالمليون جنيه)

2009 / 2008	2010 / 2009		قطاعات النشاط
	%	قيمة	
356.844	100	319.137	الإجمالي العام
97.127	35.7	113.929	الخدمات العامة
21.719	7.2	22.831	الدفاع والأمن القومي
13.808	5.0	15.651	النظام العام وشؤون الأمن العام
20.975	8.0	25.452	الشؤون الاقتصادية
994.0	0.3	1.056	حماية البيئة
13.494	4.9	15.919	الصحة
11.159	4.0	12.870	الشباب والثقافة والشؤون الدينية
36.047	12.9	41.283	التعليم
127.228	19.8	63.284	الحماية الاجتماعية
14.293	2.2	6.862	الإسكان والمرافق المجتمعية

ناقش من وجهة نظرك وفي ضوء خبرتك العملية مايلي :

1. الموازنة العامة تعكس إحتياجات وأولويات المجتمع بطريقة مؤسسية ودقيقه.
2. توجد آليات محدده كى تعكس المخصصات والاعتمادات لكل جهة، إحتياجات فئات المجتمع.
3. قيّم نمط تخصيص الموارد (توزيع الاعتمادات) من منظور التنمية البشرية.
4. تعكس إتمادات الموازنة إحتياجات وأولويات النوع الاجتماعى.
5. سوف تساعد موازنة 2010 / 2009 على تحقيق الأهداف الانمائية للتنمية.

تدريب

طالما أن الموازنة العامة تتعامل مع الأسرة كوحدة واحدة ولا تفرق بين المرأة والرجل فإنها لا تميز ضد المرأة.

ناقش مدى صحة أو خطأ العبارات الآتية مع بيان تأثيرها على أوضاع المرأة:

1. تقوم وزارة التربية والتعليم ببناء مدارس للبنين ومدارس للبنات بناء على الاحتياجات والاولويات لكل نوع.
2. المستشفيات العامة متاحة لكل أفراد الأسرة دون تمييز.
3. مراكز الشباب مفتوحة لكل من هم في سن الشباب دون تفرقة حسب النوع.
4. تتمتع البنات بكل الخدمات التي تتيحها مراكز الشباب مثل الاولاد تماما.
5. يوفر الصندوق الاجتماعي للتنمية قروضه للشباب دون أية قيود متى توفرت الضمانات والقدرة على إدارة المشروعات.
6. الدورات التدريبية التي تعقدها الوزارة للترقيات لا تضع أية شروط متعلقة بالنوع.
7. تعكس المشروعات والبرامج وطلب الاعتمادات التي تقدمها الجهات احتياجات أفراد المجتمع دون أي تمييز من حيث النوع.

وضع مفهوم عملي للموازنة المستجيبة للنوع

- في ضوء الفجوات النوعية التي تواجه المرأة في مصر .
- وعلى ضوء إدراكك لدور الموازنة العامة في حياة الناس .

ما الذي تعنيه الموازنة المستجيبة للنوع؟

وما الذي لا تعنيه؟

أكتب تعريف محدد وعملي للموازنة المستجيبة للنوع، يعكس وجهة نظرك، وفي ضوء خبراتك العملية:

الموازنة المستجيبة للنوع تعني:

- فحص السياسات المالية والموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي لأن لها تأثيرات مختلفة على كل نوع.
- بيان أثر المتغيرات المالية (النفقات والإيرادات العامة)، على العدالة النوعية، وهل تؤدي إلى تحسين (أم زيادة الأمر سواء)، أوضاع المرأة الفقيرة، والمهمشة.
- تحليل لأوجه الصرف (الاعتمادات / المصروفات) ومصادر الإيرادات في الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي.
- تحديد إنعكاسات الموازنة (النتائج والآثار) على حياة ومستوى معيشة المرأة والبنات بالمقارنة مع الرجل والأولاد.
- إحداث تغيير في نمط تخصيص الموارد (المخصصات والاعتمادات)، ونمط تحصيل الإيرادات بما يساعد في تحسين أحوال المرأة.

الموازنة المستجيبة للنوع لا تعني:

- لا تعني موازنة مستقلة بالمرأة / البنات، لكنها موازنة تستجيب لاحتياجات وأولويات النوع الاجتماعي.
- لا تتطلب تخصيص مبالغ محددة أو نسبة معينة 50 %، 50 % من النفقات لكل نوع، ولكنها تؤكد على ضرورة الاهتمام باحتياجات وأولويات المرأة كما الرجل.
- قد لا تحتاج إلى زيادة المخصصات أو الاعتمادات بقدر ما تؤكد على إعادة تحديد الأولويات وإعادة توجيه البرامج داخل كل قطاع.

أهداف مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع في مصر

الغاية النهائية :

المساعدة في القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة، وفي سد الفجوات النوعية، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المجتمع من خلال ادخال بُعد النوع الاجتماعي في السياسات المالية والموازنة العامة

الأهداف العامة :

1. تدعيم سعي الحكومة نحو تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة، والمساعدة في مكافحة الفقر على المستوى القومي خاصة بين الفئات المهمشة وعلى رأسها المرأة،
2. دعم جهود الوزارات والجهات المعنية في تحسين فاعلية الإنفاق العام، والوفاء بالتزاماتها تجاه الأهداف الإنمائية للتنمية وسد الفجوات النوعية.
3. معاونة وزارة المالية في تطبيق أساليب متطورة لإعداد الموازنة مثل موازنة البرامج والاداء وزيادة مستوى شفافية الموازنة وتحقيق فاعلية التكاليف.

مخرجات المبادرة:

إعداد تقرير سنوي حول السياسات الحكومية ومخصصات الموازنة التي تساعد في سد الفجوات النوعية، وتحديث من التمييز ضد المرأة، وتبين إنجازات الحكومة في هذا الشأن، بما يعزز من تطوير مسئولية الحكومة نحو تحقيق العدالة النوعية.

ورشة العمل (2)

كيف يمكن إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة عمليا؟

تحليل الموازنة من منظور النوع

إذا كانت الموازنة المستجيبة للنوع وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة النوعية، فإن تحليل الموازنة يمثل نقطة البدايه فى ادماج النوع فى الموازنة بشكل مؤسسى وعملى، من خلال القاء الضوء على الفجوات وصور التمييز والاثار والانعكاسات الخاصة بمالية الدولة على المرأة.

مفهوم تحليل الموازنة المستجيبة للنوع

المقصود بتحليل الموازنة المستجيبة للنوع هو:

- فحص السياسات المالية وموازنة الدولة بالاعتماد على البيانات الكمية المتاحة لبيان أوجه التمييز ضد المرأة وقياس الفجوات، ثم فهم أسبابها وكيفية حدوثها (فحص كفي) وتقديم المقترحات اللازمة لمواجهتها.
- يعتبر تحليل الموازنة أداة لتقييم السياسات المالية وكيفية تخصيص الاعتمادات وأسلوب إنفاقها من منظور النوع الاجتماعي.

يجب تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي على الأسئلة التالية:

- هل احتياجات المرأة محل اهتمام عند تحصيل الإيرادات وعند توزيع المخصصات؟
- هل يتناسب حجم الموارد التي يتم تخصيصها للإنفاق على المرأة مع احتياجات وأولويات المرأة؟
- ما هو أثر البرامج / المشروعات على حياة المرأة بالمقارنة مع الرجل؟

أهداف التحليل:

1. يساعد تحليل الموازنة في الكشف عن الاختلالات، وصور عدم العدالة، وأشكال التمييز ضد المرأة سواء عند تخصيص وتوزيع الموارد أو عند تحصيل الإيرادات، ووضع السياسات المالية.
2. فهم الظاهرة وتفسيرها وبيان أثرها على التنمية (التحليل الكيفي).
3. اقتراح سياسات وبرامج لمعالجة هذه الفجوات وصور التمييز لتحقيق العدالة.
4. مساعدة الجهات في اعداد تقارير دوريه حول أوضاع المرأة في القطاع، وأثر الخدمات الحكوميه على أوضاعها الاجتماعي والاقتصادي.

لماذا تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي؟

1. يرتبط نجاح مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع بما تحدثه من تغييرات في السياسات المالية والموازنة العامة نحو تحقيق أهداف العدالة والإنصاف للمرأة من خلال:

- مكافحة الفقر بين النساء.
- مواجهة الفجوات النوعية.
- القضاء على صور التمييز ضد المرأة.

2. تتطلب التغييرات المطلوبة إعادة تخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف، وتطوير أداء وتنفيذ البرامج / المشروعات أو تنفيذ الاعتمادات بطريقة مختلفة، وذلك على النحو التالي:

- زيادة المخصصات في الموازنة.
- تحسين نوعية الخدمة.
- إعادة تخصيص الموارد وفق أولويات العدالة النوعية.

3. وسيلة لإدخال منظور النوع الاجتماعي بطريقة تحقق العدالة والإنصاف للمرأة عند:

- وضع السياسات المالية.
- اعداد وتنفيذ وتقييم الموازنة العامة.
- تقديم الخدمات العامة.
- تحصيل الإيرادات.

القائمون بالتحليل

يمكن إجراء تحليل السياسات والموازنة عن طريق عدة جهات:

1. مقدمي الخدمة والجهات المنفذة (الوزارات أو الإدارات والهيئات).
2. المستفيدين، ويجري ذلك من خلال قوائم الاستطلاع ويستهدف تقييم مدى ملاءمة وجودة الخدمات المقدمة.
3. الباحثون المتخصصون ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانيون.
4. فريق عمل يضم العناصر السابقة.

في ضوء تجربتك العملية:

أي الجهات أقدر على تقييم السياسات وفحص الموازنة خلال المرحلة الحالية؟

طرق تحليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

أنواع التحليل:

1. تحليل كمي:

يبين لنا التحليل الكمي:

○ ما الذي يحدث؟

○ ولمن يحدث؟

- يمثل التحليل الكمي نقطة بداية في تحليل النوع.
- يبين التحليل الكمي ما الذي يحدث، ولمن يحدث؟
- يوفر مؤشرات عن أهمية ونطاق قضايا النوع.
- يسمح بإجراء مقارنات تطبيقية بين المرأة والرجل.
- رغم أن التحليل الكمي يوفر حقائق، إلا أنها يجب أن يتم تفسيرها وتحليلها وصفيًا (كيفية) قبل الاستفادة بها.

2. تحليل وصفي (كيفي):

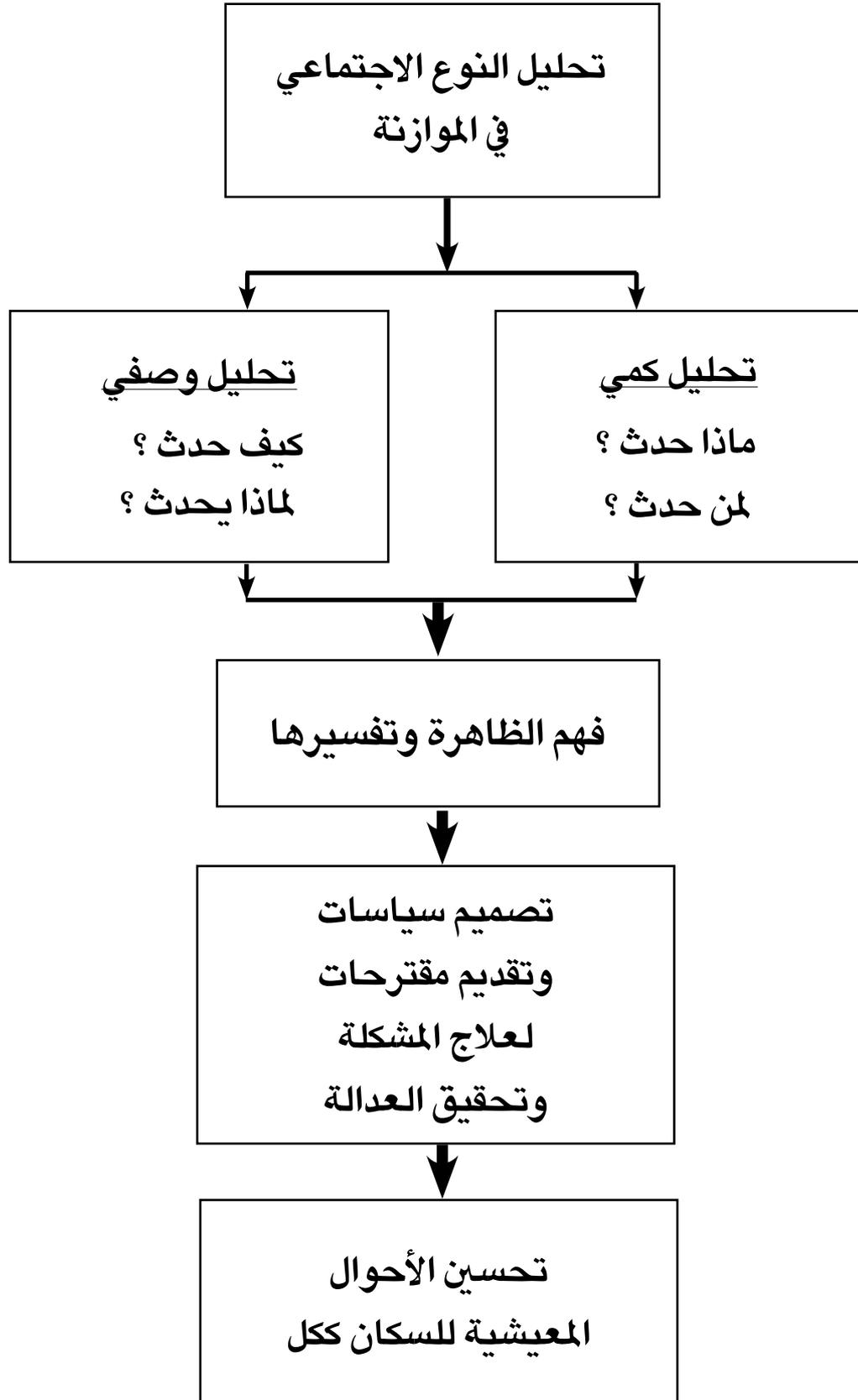
يشرح لنا التحليل الوصفي:

○ كيف تحدث الأشياء؟

○ ولماذا تحدث؟

- يساعد التحليل الوصفي على فهم كيف ولماذا حدث شيء ما.
- يوفر فحصًا وتفسيرًا للوقائع والنتائج.
- يساعد في تفسير البيانات الكمية، وتحديد نوع البيانات المطلوبة.

ولا يعد تحليل النوع الاجتماعي مفيدًا في فهم أبعاد النوع الاجتماعي في الموازنة وسبل إدماج النوع فيها وتحقيق أهداف العدالة والمساواة، ما لم يحدث تكامل بين التحليل الكمي والنوعي.



مستويات تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي

يتم إجراء تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي على ثلاثة مستويات:

1. مستوى السياسات:

هل يتم مراعاة تباين الاحتياجات والأولويات للنوع الاجتماعي عند صياغة السياسات المالية (قوانين وقرارات وإجراءات).

2. مستوى الموازنة:

هل يتم تخصيص الموارد (وتحصيل الإيرادات) من منظور النوع الاجتماعي بما يحقق العدالة والإنصاف للمرأة؟

3. مستوى الخدمات العامة (البرامج والمشروعات)

مدى فاعلية المصروفات، والآثار المترتبة عليها، والمنافع الناتجة عنها، من منظور النوع الاجتماعي.



فحص السياسات المالية

تدريب عملي

تحليل الموازنة أحد متطلبات إدماج النوع في الموازنة بشكل مؤسسي

- كيف يمكن إدماج النوع في الموازنة بشكل مؤسسي ومستمر؟
- هناك 7 عناصر أو متطلبات أساسية.

1. إدراك أهمية قضايا النوع الاجتماعي في تحقيق فاعلية الموازنة (خاصة فاعلية وعائد الانفاق العام):

- هناك إختلافات في إستفادة أفراد المجتمع من الانفاق العام بسبب تباين فرص العمل حسب النوع واختلاف المسؤوليات والحقوق، وعدم تساوي فرص الوصول الى الخدمات.
- إدراك أهمية جهود التنمية الموجهة إلى الفئات المهمشة خاصة المرأة والتغلب على القيود التي تواجهها لم لها من مردود كبير على مستوى معيشة أفراد الأسرة.

2. الالتزام بتناول قضايا المرأة في عمليات الموازنة:

- قد يكون الوعي بأهمية قضايا النوع ضروريا، لكنه غير كاف لإدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في الموازنة.
- يرتبط حدوث التغيير عندما يكون هناك التزام بالتصدي لقضايا النوع في عمليات الموازنة.
- إدراك أهمية تحقيق العدالة في تخصيص الموارد ومردودها على الأسرة والمجتمع.
- التخلص من القيود التي تحول دون وصول المرأة للخدمات أو صنع القرارات.

3. رصد الفجوات وصور التمييز ضد المرأة:

- تشخيص الوضع الراهن حول فرص المرأة في العمل- الحقوق- المسؤوليات - الوصول إلى الخدمات وربط إحتياجاتها بأهداف الموازنة.
- تحليل البيانات ونتائج الدراسات حول النوع الاجتماعي.

4. بناء القدرة على إجراء تحليل النوع الاجتماعي:

- توفير البيانات المصنفة حسب النوع وتحليلها وتفسيرها بما يوفر مجموعة من البدائل لكيفية تنفيذ البرامج والسياسات بما يفيد المرأة كما الرجل ويزيد من مشاركتها في الاعمال.
 - البدء بإجراء التحليل على مستوى السياسات التي تؤثر على الأفراد بشكل عام، مثل مناقشة بعض القوانين أو القرارات أو النظم (نظام الدعم - نظام التأمينات الاجتماعية) التي تؤثر على حياة المرأة وقدرتها.
 - إجراء التحليل على المستوى الجزئي سواء قطاعيا أى على مستوى القطاع (الزراعة - الشباب - الصحة) أو على مستوى المشروع أو البرنامج داخل كل قطاع.
 - إظهار أوجه التمييز في موضوعات أو قضايا معينة مثل التعليم - الصحة - المشاركة في العمل - سكان الريف والحضر، ومن ثم بيان أسباب التمييز ووجود فجوات نوعية.
 - تنمية قدرات بعض العاملين بالجهات الحكومية أمر ضروري لتحويل وترجمة النتائج المترتبة على التحليل إلى إجراءات ومشروعات وقرارات وبرامج في الجهات التابعة لهم.
- ليس من الضروري أن يكون كل أفراد الجهة أو الادارة قادرين على إجراء التحليل، فالخطوات المهمة هي:
- 0 الادراك أو الوعي بأن الاختلاف في النوع يؤثر على مخرجات (عائد) أى مشروع.
 - 0 طرح تساؤلات مناسبة حول وضع النوع في إطار عمل الجهة.
 - 0 الاستعانة بمتخصصين في القضايا الفنية المتعلقة بالنوع وإجراء الأبحاث وجمع المعلومات وصياغة السياسات.

5. الاستفادة من نتائج تحليل النوع في أعمال الجهة:

- الاستفادة بنتائج التحليل في صياغة السياسات والبرامج.
- تصميم خطة عمل لتنفيذ المقترحات وتقليل الفجوات التي تدخل في إهتمام الجهة، مثل: رصد القيود التي تحول دون الوصول الى الخدمات وإعداد برامج للتخلص من التمييز ضد النوع، أو تحديد أنصبة لكل من المرأة والرجل للمشاركة في الانشطة - أو غير ذلك من الوسائل التي تقلل من الفجوة النوعية.

6. تكوين نظام للمتابعة والتقييم لأثر البرامج على النوع:

- أهم سؤال حول أى برنامج أو خدمة تقدمها الحكومة هو:
- هل أحدث البرنامج أو المشروع تغييرا فى حياة الناس المستهدفين أو المحتملين؟
- تحديد الاثار على حياة كل من المرأة والرجل.
- تقديم معلومات لتبرير التغيير فى إتجاه السياسات إذا ماكان الأثر سلبيا أو إيجابيا على المرأة والرجل.
- أن يسمح نظام المتابعة والتقييم للمؤسسة بتقييم ما إذا كان النشاط يؤدي الى تقليل الفجوة من حيث المنافع بين المرأة والرجل.

7. إعداد تقرير بشكل منتظم عن نتائج التحليل ومقترحات التصدي للمشاكل المتعلقة بالنوع والبرامج المقترح تطبيقها:

- يستهدف التقرير توصيل المعلومات إلى متخذي القرارات عن أثر البرامج على المرأة والرجل ومدى الاختلاف فى هذا الأثر.
- إن توصيل أو نقل المعلومات إلى متخذي القرار هي التي تسمح بإدخال التعديلات على أنشطة وبرامج الجهة لمقابلة إحتياجات كل من المرأة والرجل بشكل عادل.
- إن هذه الخطوة الأخيرة تبدأ دورة جديدة في سبيل جعل قضايا النوع عملية مؤسسية ولكن بشكل أكثر فاعلية وحقيقى ومبنى على أسس وتغذية عكسية من الواقع.

تدريب Worksheet

مدى التزام الجهة بإدماج النوع في النشاط وقدراتها المؤسسية

المقترح	مدى توفر الآلية	الآلية العملية المطبقة	العناصر الأساسية
		السياسة المالية / الرسالة إدراك العاملين بالسياسة	1. الوعي والادراك
		تطبيق السياسة؟ • خطة العمل لإدماج النوع في العمل • هل هناك خطة عمل؟ هل هناك جهة أو أشخاص مسئولين؟ • تحديد المسئولية • الدوافع • دعم وتشجيع العاملين الالتزام: • تحديد المسئوليات • المستوى المؤسسي المسئول	2. الالتزام
		تدريب العاملين على تحليل النوع: • هل هناك لجنة مسئولة • التدريب على إثارة الأسئلة • البيانات المتاحة عن النوع	3. رصد الفجوات و صور التمييز
		هل هناك شخص فني أو لجنة مختصة؟ • الدعم الفني المتاح؟ • الموارد المخصصة لتحليل النوع؟ • مدى معرفة أساليب التحليل؟	4. بناء القدرات على تحليل النوع
		مراجعة النظام: • هل تم الاستفادة من نتائج التحليل؟ • إعادة تصميم سياسة جديدة • إعادة تخصيص الموارد	5. الاستفادة من النتائج
		أثر البرنامج / المشروع على إدماج النوع مدى تغطية التقييم لقضايا المرأة	6. المتابعة والتقييم
		هل يتم إجراء تحليل منتظم للدروس المستفادة ما التغيير الذي أحدثته؟ هل هناك تغذية مرتدة لدورة البرنامج	7. رفع التقرير بالإصلاحات المقترحة

ورشة العمل (3)

عناصر تحليل الموازنة المستجيبية للنوع

أولاً: فحص السياسات.

ثانياً: تقسيم النفقات.

ثالثاً: تقييم البرامج / المشروعات.

أولاً: فحص السياسات العامة

أهمية تحليل السياسات العامة للقطاع

• يجب تحليل السياسات على الأسئلة التالية:

- هل تساعد التوجهات الاستراتيجية الحالية على التحفيز ودعم خطط التنمية وتحقيق أهدافها أم تعوقها؟
- ما هي القضايا ذات الأولوية للإصلاح في ضوء أثر الاستراتيجيات الحالية على أهداف التنمية؟
- ما هي الآثار التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقديم مقترحات الإصلاح الممكنة؟
- كيف تؤثر السياسات الحالية على كل من المرأة والرجل بشكل مختلف؟

• وتساعد الإجابة على هذه الأسئلة متخذي القرارات بعدة طرق:

- تحديد القضايا التي تتطلب مزيداً من الفحص والدراسة خاصة عندما يتم تحديد نقاط ضعف في إحدى السياسات أو القوانين أو القرارات.
- تحديد التوجهات العامة للإصلاح في السياسات أو التشريعات والأطر التنظيمية والإدارية.
- إبراز قضايا عدم الإنصاف طبقاً لمنظور النوع الاجتماعي.

- يستهدف هذا التحليل بيان الآثار المختلفة للسياسات والقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية في الجهة على كل من المرأة والرجل، واقتراح إدخال إصلاحات معينة تعالج صور التمييز ضد المرأة.
- وتوفر هذه الأداة لمتخذي القرارات وصانعي السياسات فحصاً دقيقاً لمكونات سياسة الجهة والتي تشمل: القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية.

عناصر تحليل السياسات العامة للقطاع

1. مراجعة أوضاع المرأة في القطاع/ الوزارة.

- وصف المراكز المتباينة لكل من المرأة/ الرجل، سواء من حيث قوة العمل داخل الوزارة أو من حيث الخدمات التي توفرها.
- تحديد المدى الذي قطعتة الوزارة تجاه الأهداف الأساسية والأهداف الإنمائية للألفية التي تدخل في اختصاص الجهة.

2. تحليل مدى ملاءمة السياسات الحالية لتحقيق أهداف الألفية وعلاج الفجوات النوعية.

- وصف للسياسة العامة للجهة تجاه الأهداف المسؤولة عنها ودورها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إن وجدت.

3. هل تكفي هذه المخصصات لتحقيق التزام الحكومة نحو الأهداف المسؤولة عنها؟

4. تحديد عدد الذكور والإناث الذين استفادوا من الخدمة وتكلفة الاستفادة.

- تحديد الأنشطة أو الاعتمادات التي تم تخصيصها.

5. تقييم الآثار طويلة المدى على كل من المرأة والرجل المترتبة على السياسات المتبعة. وتحديد مدى التغيير (التحسن أو التدهور) الذي طرأ على حياتهم.

- يقترح التحليل إعادة تخصيص الموارد للتعامل مع الاحتياجات الملحة للفقراء من النساء والبنات، وسد الفجوة النوعية.

الأبعاد المختلفة لتحليل السياسات

- يوجد بعدان رئيسيان لتحليل السياسات العامة يضم كلا منها مجموعة من العناصر التي يمكن أن تساعد في فحص وتقييم السياسة من منظور النوع الاجتماع، يتعلق البعد الأول بالسياسة والإجراءات والآثار المترتب عليها وانعكاساتها، أما البعد الثاني فيتعلق بطبيعة السياسة، وهل هي سياسة كلية أم قانونية أم إدارية.
- تقدم نتائج تحليل السياسة في شكل تقرير فرعي مع مصفوفة مختصرة، ومناقشة تفصيلية لعناصرها. وتعد المصفوفة لبيان مسؤوليات الجهة والآثار المترتبة على السياسة خاصة على المرأة.

البعد الأول: ويتعلق بجوانب فحص السياسة وأثارها:

1. السياسة أو الإجراء:

وفيه يتم تحديد مضمون السياسة، القوانين، التشريعات أو الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الجهة لتحقيق أهدافها، والتي يكون لها تأثير على المرأة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

2. الغرض:

ويتم خلال هذا البعد الفرعي وصف الغرض من السياسة أو الإجراء، وبيان ما إذا تحقق بالفعل من عدمه.

3. الجهة المسؤولة عن التنفيذ:

يتم تحديد الإدارة أو الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة أو الإجراء.

4. تحديد الآثار على المرأة:

يتم تحديد آثار السياسة على المرأة خاصة على النواحي الاقتصادية وتمكينها ووضعها في العمل، وقد يمتد تحليل الآثار إلى مستوى الاقتصاد الوطني.

5. المقترحات:

يضم العمود الأخير ما الذي يمكن عمله في مواجهة مثل هذه الآثار أو الانعكاسات على المرأة.

البعد الثاني: ويتعلق بنوع السياسات أو الإجراءات:

يتعلق بنوع وطبيعة السياسة الحكومية، ويضم:

1. سياسات تتعلق بالسياسة الكلية:

يتعلق التحليل هنا بأية آثار على المستوى القومي.

2. سياسات ذات طبيعة قانونية:

يشمل مناقشة القضايا القانونية الواردة في القانون، حيث قد تكون هناك مساواة في القانون، كالحق في الملكية، ولكن يحول بينها وبين التنفيذ عوامل بيئية وثقافية وتقاليد موروثة.

3. سياسات ذات طبيعة تنظيمية / إدارية:

يتعلق بالقضايا الإدارية والتنظيمية وبما تصدره الحكومة من قرارات تنظيمية تطبق على مستوى الأسرة أو المنشأة، ويكون لها تأثير على ممارسة الأعمال أو القواعد التي تنظم الحصول على خدمة أو ائتمان.

تدريب عملي مصفوفة تقييم آثار السياسة

التحليل أنواع السياسات	السياسة أو الإجراء	الغرض	الجهة المنفذة	الآثار والانعكاسات	ما الذي يمكن عمله؟
جوانب كلية	سياسات توظيف	حماية المرأة والأطفال والشباب	وزارة العمل	- منع المرأة من ممارسة بعض الأعمال - منع المرأة من العمل ليلاً	؟
جوانب قانونية	قانون الملكية	حماية الحقوق وتنظيم الملكية	المحاكم ووزارة العدل	قد تحول التقاليد دون تمكين المرأة	؟
جوانب إدارية	منح الائتمان	تشجيع المشروعات الصغيرة	الصندوق الاجتماعي للتنمية	صعوبة حصول المرأة على الائتمان بسبب الضمانات	؟

المطلوب مناقشة:

ما جاء في هذه المصفوفة التي تتضمن ثلاثة سياسات كلية وقانونية وإدارية.
بيان ما يمكن عمله، ووضع بعض التوصيات لمعالجة تلك الآثار ومنع صور التمييز ضد المرأة

قضية للمناقشة

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية قروضا للشباب من الجنسين وبشكل محايد، لكن فحص نشاط الصندوق سوف يسفر عن فجوة نوعية واضحة في عدد وحجم القروض المقدمة للمرأة. ناقش هذه القضية مستخدماً مصفوفة تحليل السياسات الحكومية في ضوء ما يلي:

- عادة ما يهتم متخذي القرارات وصانعي السياسات بأثر السياسة على أداء الاقتصاد الكلي أكثر من اهتمامهم بأثرها على رفاهية وأوضاع فئة معينة داخل الاقتصاد الوطني وخاصة الفئات المهمشة وعلى رأسها المرأة.
- وبصرف النظر عن وجود آثار سلبية من عدمه للسياسات على المرأة، فإن هناك اعتقاد لدى المسؤولين بأن السياسات العامة ذات أثر محايد على المرأة، أو أن العقبات التي تواجه المرأة ليست جوهرية أو هامة.
- كذلك فإن الآثار المختلفة لأي سياسة من منظور النوع الاجتماعي لا تكون واضحة على مستوى السياسات، وإنما تظهر جلية على المستوى التنفيذي والإداري عندما تؤدي الاتجاهات الثقافية إلى نوع من التمييز ضد المرأة، وتتحوّل مباشرة إلى عقبات محددة تحول دون فرص متكافئة للمرأة في العمل أو الحصول على الخدمات المالية كالقروض.

ثانيا : تقسيم النفقات

تصنيف النفقات / الاعتمادات

يتم تصنيف الاعتمادات المخصصة للإنفاق كما يلي:

1. مصروفات تستهدف المرأة على وجه التحديد:

- كل المصروفات / الاعتمادات المخصصة لأنشطة تستهدف المرأة / البنات تحديداً بالمقارنة مع الرجل / الأولاد.
 - بناء مدارس للبنات.
 - برامج الرعاية الصحية للمرأة أو الأسرة.
 - برامج لعلاج أمراض نسائية.
 - الائتمان المقدم للمرأة لتنفيذ مشروعات صغيرة.

2. مصروفات لتحقيق فرص متساوية للعمل:

- برامج مصممة لتدريب المرأة.
- برامج إعداد قيادات نسائية.
- توفير رياض لأطفال الأمهات العاملات.

3. مصروفات أخرى:

- تقييم أثر المصروفات الأخرى التي لا تندرج تحت النوعين السابقين، وما إذا كانت تحقق أهداف المساواة النوعية

:

- التأكد من تحقيق مبدأ المساواة في مخصصات التعليم.

تحديد الفئات المستفيدة من الخدمات التي تقدم للشباب.

الغرض من تقسيم النفقات من منظور النوع الاجتماعي

لماذا تقسيم المصروفات / الاعتمادات؟

1. تصيغ الحكومة توجهاتها الأساسية في شكل سياسات، لكن يتم ترجمتها من خلال الموازنة العامة إلى مخصصات واعتمادات حول نمط تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة.
2. تعكس المصروفات / الاعتمادات رؤية الحكومة حول نمط تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة.
3. يبين تحليل المصروفات حسب النوع إلى أي مدى تعكس الموازنة أولويات السياسات الحكومية، وإلى أي مدى تعكس الموازنة المراكز المختلفة للمرأة والرجل، البنت والولد في المجتمع.

الغرض من هذا التحليل: بيان ما إذا كانت المخصصات والاعتمادات تنطوي على نوع من التمييز من حيث النتائج والآثار على:

- الفئات الضعيفة والمهمشة والتي تعاني من التمييز خاصة المرأة.
- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق في كل فئة عن كل خدمة.
- تحديد ما يمكن اتخاذه من خطوات للحد من الفجوات النوعية.

تدريب على تقييم المصروفات / الاعتمادات

1. نفذت إحدى الوزارات برنامجاً تدريبياً للعاملين بإحدى القطاعات، وتم تصميم البرنامج بحيث يكون في إمكان أي من النساء والرجال العاملين بالقطاع الالتحاق بالبرنامج، بغرض تنمية الموارد البشرية وتشجيع مشاركة العاملين.
 2. وتتمثل مخرجات هذا البرنامج في عدد الذين التحقوا بالبرنامج وأكملوا عملية التدريب سواء من الإناث أو الذكور، الأمر الذي يمكن معه تقييم البرنامج من حيث تحقيق الأهداف، وعدم التمييز بين المرأة والرجل.
 3. ويمكن تقييم الأثر المتحقق من خلال الإجابة على السؤال التالي:
ثم ماذا؟ ما هو الأثر أو التغيير الذي تحقق بعد تنفيذ هذا البرنامج التدريبي؟
ولا شك أن الأثر الأولي المتوقع من برنامج تدريبي هو التوظيف. كما أن هناك أثر آخر يتمثل في الترقية لمن اجتاز هذه الدورة التدريبية سواء كان رجلاً أو امرأة.
وهنا يجب إثارة بعض الأسئلة عن عدد المتدربين وعدد الذين اجتازوا الدورة بنجاح، والذين نالوا ترقية منهم
 4. هناك أثر آخر يمكن تقييمه بالنظر إلى تأثيرات أخرى قد تترتب على البرنامج، وهو تأثير البرنامج على الوضع الاقتصادي للمتدربين وعلى الرواتب بصفة أساسية:
وهل المتدربين من الرجال والنساء يتحصلون على نفس مستوى الأجر من عملهم في ذلك القطاع، وهل تتناسب الأجور مع خبراتهم ومهاراتهم؟ وهل هناك فرص لتولي المرأة مناصب قيادية أو العمل في إدارات ذات عائد مرتفع؟
 5. بالإمكان أن يمتد التقييم إلى الآثار الاجتماعية المترتبة على البرنامج التدريبي وما أحدثه من تغيير في وضع المرأة في العمل أو في وضعها داخل إطار أسرتها نتيجة المكاسب التي عادت على الأسرة وعلى صحة وتغذية الأبناء وتعليمهم سواء من حيث الأجر أو من حيث المنصب الأعلى الذي ترقى إليه.
- إن مثل هذا التقييم يمكن أن يترتب عليه توجيه المسؤولين لضرورة توكي العدالة النوعية عند تقرير مثل هذه البرامج أو قد يترتب عليه إعادة توزيع المخصصات.

ثالثا: تقييم البرامج / المشروعات

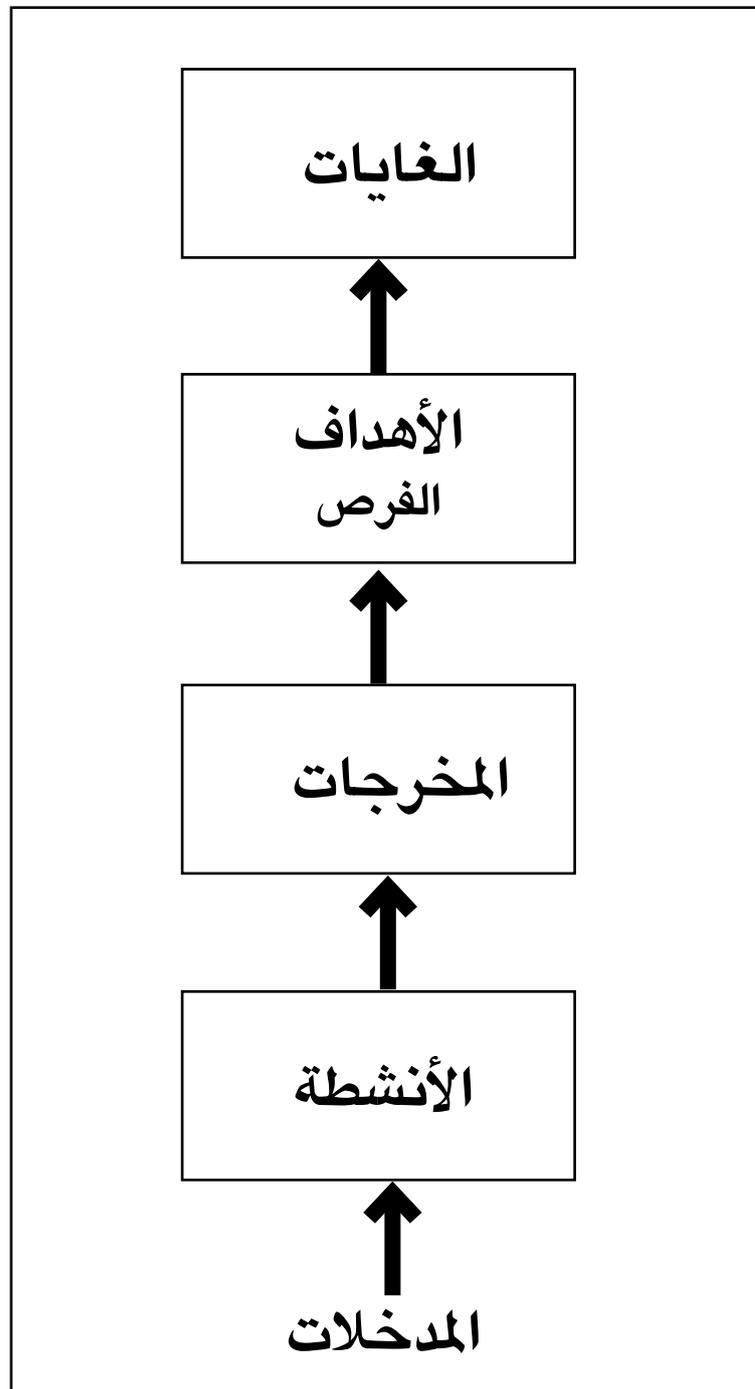
أهداف تقييم البرامج / المشروعات

- البرنامج عبارة عن مجموعة من المشروعات لتحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية الواردة في رسالة الجهة.
- المشروع عبارة عن الأنشطة التي يتم حشد الموارد من أجل المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج.

يمكن حصر أهداف التقييم فيما يلي:

1. يستهدف التحليل بيان تأثير المشروع على الناس، حيث أنه نادرًا ما يكون تأثير أي مشروع واحد على كل من المرأة والرجل.
2. يتم التركيز على بُعد النوع الاجتماعي وكيف يؤثر المشروع على قدرات المرأة على تحسين مستوياتها المعيشية.
3. يعرف الهدف الاستراتيجي على أنه "النتيجة التطويرية الأساسية التي يمكن تحقيقها أو التي يتم السعي لتحقيقها".
4. يحاول المنهج أن يجيب على السؤال التالي: كم امرأة وكم رجل يشملهم المشروع ويتأثرون به؟
5. ويوفر التحليل معلومات حتى نتبع هذه الآثار خلال حياة المشروع، وإمكان إجراء تعديلات عليه.

التسلسل الهرمي لعناصر البرنامج / المشروع



تعريف عناصر البرامج / المشروعات

○ يجري هذا التحليل على مصروفات أي وزارة أو برنامج أو مشروع.

○ عناصر التقييم:

1. المدخلات: عبارة عن الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، وتشمل الموارد المالية أو الاعتمادات / المصروفات، وغيرها من الموارد البشرية.
2. الأنشطة: عبارة عن الأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف، وتتمثل في الخدمات المخطط توفيرها أو التي تم توفيرها، مثل: الخدمات الصحية، التعليم والتدريب، برامج ائتمان، والمساعدات الاجتماعية.
3. المخرجات والنتائج: هي منتجات محددة، أو نتائج الأعمال الناجمة عن مجموعة معينة من الأنشطة، وتتطلب رصد كمي / أو نوعي لما أسفر عنه البرنامج / المشروع / النفقة. يتم تحديد المستفيدين من الخدمة، والتغيير الذي حدث في حياتهم، مثل: عدد المرضى الذين تم علاجهم - المشروعات التي تم دعمها وتوفير الدعم لها - الأطفال الذين أنجبتهم - مقدارة الزيادة في الدخل.
4. الآثار: عبارة عن النهاية المتوقعة للمشروع ورصد للإنجازات الفعلية بالمقارنة مع الأهداف، مثل التحسن في المستوى الصحي، زيادة تنافسية المشروعات - انخفاض مستوى الفقر.

خطوات تقييم البرامج / المشروعات من منظور النوع الاجتماعي

الخطوة الأولى:

- إثارة بعض الأسئلة خلال مراحل المشروع / البرنامج حول المشاركون في المشروع / البرنامج والآثار المترتبة عليه.
- الغرض من هذه الأسئلة هو تقييم ما إذا كانت الاختلافات المرتبطة بالنوع تؤثر على آثار ونتائج المشروع / البرنامج، وإلى أي درجة يكون هذا التأثير.
- وتشمل هذه الأسئلة ما يلي:

○ من هم الأشخاص الذي تحتاج للوصول إليهم لتحقيق أغراض المشروع / البرنامج؟

○ ما أهمية ذلك؟

○ ما هي الاختلافات التي سيحدثها المشروع / البرنامج إذا ما تم إشراك المرأة والرجل في الأنشطة؟

○ كيف يمكن الوصول إلى الفئات المهمشة من النساء؟

هناك وسائل مختلفة تعد ضرورية للوصول إلى تلك الفئات، خاصة في ظل القيود الاجتماعية والثقافية حول أدوار المرأة، وقدرتها للوصول إلى الخدمات.

○ ماذا حدث؟

يجب أن تتوفر المعلومات اللازمة لتحديد المشاركين والنتائج المتحققة، كذلك من المهم أن تعرف مدى تحقق النتائج المتوقعة، وإذا لم تتحقق فلماذا؟ وما هو التغيير المطلوب؟

الخطوة الثانية: تحليل البيانات

- يتطلب أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند تحليل المشروع / البرنامج توفير مؤشرات وبيانات حسب النوع لإجراء التقييم المطلوب.
- تساعد البيانات من هذا النوع على شرح وتحليل الأثر والنتائج على المرأة بالمقارنة مع الرجل.
- تشمل هذه البيانات عدد المشاركين من كل نوع في أنشطة المشروع / البرنامج، أو المستفيدين من هذه الأنشطة ونتائجها.
- تحديد أدوار كل من المرأة والرجل فيما يتعلق:
 - بمشاركتهم في الأنشطة من حيث اتخاذ القرارات والتنفيذ وتلقي الخدمة.
 - بأنواع الأنشطة التي يشاركون فيها.
- كيف تم التعامل مع معوقات استفادة المرأة من الأنشطة والنتائج والآثار.

الخطوة الثالثة: تحديد الآثار على المرأة والرجل.

يمكن تحديد مدى استفادة المرأة بالمقارنة مع الرجل من خلال توفير هذه المعلومات:

1. تحديد المشاركون / المستفيدين من المشروع / البرنامج، أي تحديد المستفيدين وكيفية الاستفادة.

○ وهل الفائدة التي عادت على كل من المرأة والرجل من الفئات المستهدفة تتناسب مع الاحتياجات الخاصة بكل منهم وأعدادهم، وهل هناك اختلاف في المنافع والمزايا؟

○ وهل يمكن زيادة العائد من المشروع / البرنامج إذا زاد عدد المشاركين من النساء / البنات، أو إذا تم تطوير أسلوب تقديم الخدمة أو تنفيذ البرنامج / المشروع.

2. لماذا كان هناك تباين في أعداد المشاركين / المستفيدين وفي المنافع بين المرأة والرجل في إطار الفئات المستهدفة.

3. ما الذي يمكن عمله لتلافي التباين في أعداد المشاركين أو المستفيدين وتلافي التمييز في توفير تلك الخدمات؟ ويمكن في هذه الحالة اقتراح سبل زيادة المستفيدين أو المشاركين ممن يقع عليهم تمييز

4. كيف يمكن قياس أثر التقدم والتحسين في أحوال الفئات المستهدفة؟ وما هي أهم هذه المؤشرات التي تشرح الآثار المترتبة على المشروع أو البرنامج على المشاركين والمستفيدين؟

هذه الخطوات تستخدم لتحليل المؤشرات وتقييم نتائج المشروع / البرنامج وما هي الآثار المتحققة وهل هناك حاجة لإجراء أي تعديلات أو توصيات.

ويعتبر تقييم الآثار المترتبة عن المشروع / البرنامج على الفئات المستهدفة في قلب عملية إعداد التقرير.

الخطوة الرابعة: إعداد تقرير عن الآثار المترتبة على المشروع / البرنامج.

بعد الانتهاء من تحديد الآثار المترتبة على المشروع وتقييمها وبيان مدى الاستفادة منها، وكيف تأثرت باختلافات بين النوع الاجتماعي، يتم إعداد تقرير بتلك الآثار وبيان ما يجب أن يتخذ بغرض تحسين فاعلية المشروع / البرنامج وضرورة أخذ البعد الاجتماعي عند تصميم المشروعات وإعداد البرامج أو حتى تخصيص المصروفات.

ويعد توفير البيانات اللازمة لإجراء هذا التحليل أمراً أساسياً خاصة ما يتعلق بأثر المشروع / البرنامج على كل من المرأة والرجل.

نموذج تحليل برنامج تنظيم الأسرة
الهدف من البرنامج: تحسين أحوال الأسر الفقيرة

نطاق التحليل	برنامج تنظيم الأسرة
المدخلات	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتمادات المالية. • الموارد البشرية. • موارد أخرى.
الأنشطة	<ul style="list-style-type: none"> • بناء مستوصفات ومراكز صحية. • توعية مجتمعية.
المخرجات / النتائج	<ul style="list-style-type: none"> • عدد المترددين / الزيارات. • زيادة حالات الولادة تحت إشراف طبي.
الآثار	<ul style="list-style-type: none"> • تراجع معدلات الإنجاب. • إنخفاض وفيات الحوامل. • انخفاض وفيات الأطفال عند الميلاد.
التوصيات	<ul style="list-style-type: none"> • الوعي الثقافي والديني. • الوصول إلى الخدمات. • مدى جودة الخدمات.

قضية للمناقشة

كيف يمكن الاستفادة من تحليل النوع لتحسين وزيادة فاعلية تحقيق الأهداف؟

باعتبارك صاحب خبرة عملية في مجال العمل الحكومي وتقديم الخدمات العامة، سنعرض عليك فيما يلي الوضع الديموغرافي للأسرة المصرية لاستخدامه في تحليل برنامج تنظيم الأسرة باعتباره قضية قومية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.

- **الهدف:** تخفيض معدل نمو السكان من خلال زيادة الأسرة التي تطبق تنظيم الأسرة.

• الملاحظات الأساسية:

1. تباين موقف كل من المرأة والرجل تجاه تنظيم الأسرة.
2. تعدد طرق حسم هذا التباين وأثره على القرار النهائي لتنظيم الأسرة.
3. من المناسب أن نميز فيما بين المناطق الريفية والحضرية من حيث التوجهات والإدراكات والثقافات.

- عادة ما يتم تقسيم محافظات مصر إلى 4 مناطق جغرافية:

- محافظات حضرية.
- شمال مصر، تقسم إلى ريف وحضر.
- صعيد مصر، تقسم إلى ريف وحضر.
- المحافظات الحدودية.

• وضع المرأة والقرارات المتعلقة بالأسرة:

وفقاً للتباينات في الاتجاهات والثقافات يمكن تقسيم مصر ديموغرافياً إلى 6 أقسام:

1. المحافظات الحضرية.
2. الحضر في الدلتا.
3. الريف في الدلتا.
4. الحضر في الصعيد.
5. الريف في الصعيد.
6. المحافظات الحدودية.

• معدل الخصوبة حسب المناطق الديموغرافية:

يعتبر الأطفال في المناطق الريفية الزراعية مصدرًا للعمل وللقوة الاقتصادية أو العزوة، ونوعاً من الضمان الاجتماعي عند شيخوخة الوالدين.

لذلك فإن معدل الخصوبة يكون مرتفعاً في المناطق الريفية مقارنة بالحضر، سواء بسبب الطلب المرتفع على الأسرة الكبيرة، أو صعوبة النفاذ والحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

وتستمر الرغبة في تكوين أسرة كبيرة في الريف حتى في ظل عدم وجود فرص عمل كافية مما يشكل دافعاً على الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص عمل وحياة أفضل.

• نسبة الأزواج أو الزوجات الراغبين في تنظيم الأسرة:

يرتبط الارتفاع في معدل الخصوبة في الريف بمعدلات الزواج والرغبة في تكوين أسرة ممتدة، وبالتالي فإن قرار إنجاب الأطفال سواء من حيث التوقيت والعدد لا يعد قراراً للمرأة وحدها بل عادة ما تخضع لضغوط من محيط الأسرة ويؤثر ذلك بالضرورة على معدل استخدام أساليب تنظيم الأسرة ومدى قناعة الأبوين بذلك. كذلك يلاحظ تباين دور الأبوين حسب نوع الأسرة والإقليم كما يحدث اختلاف في الآراء خاصة في الصعيد ودلتا مصر.

يعني ذلك أن الطلب على تنظيم الأسرة يعد منخفضاً بشكل ملحوظ في الصعيد مصر عنه في الدلتا، وفي الريف عنه في الحضر، كما أن هناك عدم اتفاق ظاهر بين الأزواج في الصعيد مصر حول تنظيم الأسرة.

• متوسط حجم الأسرة:

تشير البيانات إلى أن الأزواج أقل رغبة نحو تحديد حجم الأسرة من الزوجات. يرغب الأزواج في أسر كبيرة عن الزوجات.

ويتباين متوسط عدد الأبناء التي يرغب الأزواج والزوجات في إنجابها.

إجمالاً فإن عدد أفراد الأسرة المثالي يزيد لدى الرجال عن النساء ويرتفع في الريف عنه في الحضر وفي الصعيد عنه في الدلتا.

وقد لوحظ أن معدل الخصوبة الإجمالي في مصر كان 3.9 (عام 2002) مشيراً إلى أن عدد الأطفال لدى كثير من الأسر المصرية يزيد عن الأطفال الذي يرغب فيه أحد أو كلا الزوجين.

ويعني ذلك أن هناك طلباً لم يتم تلبيته على تنظيم الأسرة. (علق على ذلك)

ويستخلص من ذلك أن خدمات تنظيم الأسرة والتكنولوجيا السائدة يجب أن تتاح للجميع وتكون سهلة في الوصول إليها واستخدامها.

لكن ذلك لن يكون كافياً في حد ذاته، بل يجب أن تقلل من الطلب على الأطفال لدى كثير من الأسر خاصة الأسر الريفية حيث لا يزال الأطفال يمثلون أصولاً إنتاجية ومحلاً للتفاخر والعزوة وضمناً للشيخوخة.

• قوة تأثير ونفوذ المرأة حول عدد أفراد الأسرة:

من أجل تقليل الطلب على الأطفال بفاعلية أكبر لا بد من إدراك أن هناك فروقاً بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالرغبة في الحصول على أطفال وأن هناك أشخاصاً آخرون يؤثرون في هذه العملية.

ومن الملاحظ أن الأزواج لا يتفقون مع زوجاتهم حول عدد الأبناء، لكن ما هي إمكانيات الأزواج في التأثير على الزوجات؟

تشير البيانات إلى انخفاض قدرة الزوجة على إبداء الرأي في عدد أفراد الأسرة أمام الآخرين، خاصة عندما لا تتفق مع زوجها في الرأي.

في المناطق الحضرية يوجد 4/5 من الأزواج موافقون على أخذ رأي الزوجة في الاعتبار، لكن هذه النسبة تتراجع في المحافظات الأخرى في الريف عن الحضر وفي الصعيد عن الدلتا.

نحو 1/2 الأسر في ريف الصعيد لا يسمح للزوجات بمخالفة الأزواج بشكل علني.

• نسبة الأزواج والزوجات الذين يرون أن الكلمة الأخيرة للزوج في تحديد عدد الأطفال (في الحصول على طفل إضافي من عدمه)

النسبة في المحافظات الحضرية وحضر الدلتا تعد منخفضة بشكل ملحوظ لكلا الزوجين.

النسبة مرتفعة في الصعيد والمناطق الريفية، ففي المناطق الريفية بالصعيد تصل النسبة بين الأزواج إلى 60%، وحتى في المناطق الحضرية في الصعيد فإن نحو 1/2 الأزواج يعتقدون أن الزوج يجب أن تكون له الكلمة النهائية في الحصول على طفل إضافي.

هناك تباين شديد في آراء كل من الأزواج والزوجات في الصعيد عنه في باقي الإقليم.

يمكن أن نستخلص من ذلك أن السيطرة الذكورية على القرارات الأسرية لا تزال عالية في الصعيد.

هذه النقطة يجب تحليلها بعمق قبل عمل أي توصيات خاصة بالسياسات، فإذا كانت نسبة عالية من الرجال في صعيد مصر يتخذون القرارات النهائية حول عدد الأطفال في الأسرة، وإذا كان هؤلاء الرجال يرغبون في مزيد من الأطفال أكثر من زوجاتهم، لذا يستنتج أن الرجال لديهم نفوذ وتأثير قوي على استمرار ارتفاع معدل الخصوبة في صعيد مصر.

يمكن إدماج هذه المعلومة في استراتيجيات التدخل للمساعدة في زيادة الطلب على تنظيم الأسرة في المناطق الأكثر احتياجاً.

• الانعكاسات على استراتيجيات تخطيط الأسرة في مصر:

بعد العرض السابق يُرجى إبداء الرأي في وضع استراتيجية فاعلة لتنظيم الأسرة في مصر، في ضوء الحقائق التالية:

1. زيادة اهتمام الرجال بقضايا تنظيم الأسرة وآثارها، ثم لا بد أن يكونوا هدف لبرامج تنظيم الأسرة.
2. تدعيم موقف المرأة فيما يتعلق بالتخطيط للأسرة وأن يكون لها صوت متساوٍ في قرارات تنظيم الأسرة.
3. تطوير استراتيجية لتقليل الطلب على الأطفال، إضافة إلى زيادة منافذ الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة.

رقم الإيداع : 2010 / 7867
الترقيم الدولي : 0 - 8702 - 17 - 977